



e-ISSN: 2630-631X

مفهوم الميزان الصرفي ومقارنته بمنهج الوحدة العملية

Article Type

Research Article

The Concept Of The Morphological Balance And Its Comparison With The Practical Unit Approach

Subject Area

Sports Sciences

Morfolojik Dengesi Kavramı Ve Pratik Birim Yaklaşımıyla Karşılaştırılması

Vol: 8 Issue: 60

Year: 2022 JUNE

Pp: 1160-1165

Abdulrahman KASEMMOHAMAD¹ ¹ Assist. Prof. Dr., University of Bashakshehir, Faculty of Arts and Humanities, Istanbul- Turkey

Arrival

18 April 2022

Published

30 June 2022

Article ID 62506

Doi Number

<http://dx.doi.org/10.292>

28/smryj.62506

How to Cite This

Article

Kasemmohamad, A.

(2022). " مفهوم الميزان "

الصرفي ومقارنته بمنهج الوحدة العملية

International Social

Mentality and

Researcher Thinkers

Journal, (Issn:2630-

631X) 8(60): 1160-

1165

Social Mentality And
Researcher Thinkers is
licensed under a

Creative Commons

Attribution-

NonCommercial 4.0

International License.

ملخص

يُسلط هذا البحث الضوء على مفهوم الميزان الصرفي الذي ابتكره علماء اللغة قديماً، ويرصد أول ملامح ظهوره لديهم من خلال فكرة تقييدات الكلمة، والحروف التي اختاروها لإجرائه، وسبب اختيار هذه الحروف، والحروف التي خصصوها لما زاد على الحروف الأصلية، ومذاهبهم في وزن الحروف المبدلة من الحروف الأصلية، ويبرز قيمة الميزان الصرفي وأهميته في دراسة التراكيب الصرفية المختلفة، والقوانين التي تحكمه، والأنواع الثلاثة التي جاء عليها نموذج الموازين الصرفية، وأبرز العمليات التي يقوم بها، والقانون الذي شُدَّ عنه لأسباب خاصة، وهو قانون التصغير، والهدف من هذا الشدود، وكيف أنه يتناسب مع الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية، ويصدر عن كفاءة عالية في تمييزه بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التركيب اللغوي، وأنه يُفَرِّق بدقة عالية بين التغييرات الفونولوجية والتغييرات الصرفية، ويُبرز في الجانب المقابل له مفهوم الوحدة العملية الغربي الحديث، ويوضح مفهومه، والحقل العلمي اللغوي الذي ينتمي إليه، وأهم العمليات التي يقوم بها في خدمة اللغة، وكيف أنه لا يحصل فيه شدود؛ لأن كل عملية تجري فيه تعبير قاعدة، وأن ذلك هو سبب تفضيل التوليين له، ثم يوضح متى وأين يمكن استعماله في الصرف العربي، ثم يجري مقارنة بين المفهومين من حيث وجوه تقاربهما واختلافهما، وأيهما أكثر مناسبة للتطبيق في دراسة كلمات اللغة العربية، والتحدّي الذي يظهر في قانون الميزان الصرفي للعقلية الغربية التي لم تألف هذا النوع من القوانين في التجريد.

الكلمات المفتاحية: الميزان الصرفي، الوحدة العملية، الاشتقاق.

ABSTRACT

This research sheds light on the concept of the morphological balance that was invented by linguists in the past, and monitors its first features through the idea of word permutations, the letters they chose to perform it, the reason for choosing these letters, the letters they assigned to what exceeded the original letters, and their doctrines in the weight of the switched letters from The original letters, and highlights the value of the morphological scale and its importance in studying different morphological structures, the laws that govern it, the three types on which the morphological scales model came, the most prominent operations it performs, and the law that deviated from it for special reasons, which is the law of miniaturization, the goal of this anomaly, and how It is compatible with the etymological nature of the Arabic language, and it is highly efficient in distinguishing between morphological and grammatical elements in the linguistic structure, and that it differentiates with high accuracy between phonological and morphological changes, and highlights on the opposite side the modern Western concept of practical unity, and clarifies its concept, and the scientific linguistic field who it belongs to, the most important operations that it performs in the service of the language, and how it does not have anomalies; Because every process that takes place in it is considered a rule, and that is the reason why generatives prefer it, then it clarifies when and where it can be used in Arabic morphology, then a comparison is made between the two concepts in terms of their convergence and differences, and which one is more suitable for application in studying the words of the Arabic language, and the challenge that appears In the law of the morphological balance of the Western mentality, which was not familiar with this type of laws in abstraction.

Keywords: morphological balance, practical unit, derivation.

ÖZET

Bu araştırma, geçmişte dilbilimciler tarafından icat edilen morfolojik denge kavramına ışık tutmakta ve ilk özelliklerini, kelime permütasyonları fikri, gerçekleştirmeyi seçtikleri harfler, bu harfleri seçme sebepleri, orijinal harfleri aşan şeylere atadıkları harfler ve orijinal harflerden değiştirilen harflerin ağırlığındaki doktrinleri ve morfolojik ölçüğün değerini ve farklı morfolojik yapıları, onu yöneten yasaları, onu yöneten yasaları incelemesindeki önemini vurgular. morfolojik ölçük modelinin geldiği üç tip, yaptığı en belirgin işlemler ve özel nedenlerle ondan sapan yasa, minyatürleştirme yasası, bu anomalinin amacı ve etimolojik doğasıyla ne kadar uyumlu olduğu Bu, dil yapısındaki morfolojik ve dilbilgisel öğeleri ayırt etmede yüksek bir verimlilikten gelir ve fonolojik değişiklikler ile morfolojik değişiklikler arasında yüksek doğrulukla farklılaşır ve karşı tarafta modern Batı pratik kavramını vurgular. bütünlük kavramını ve ait olduğu bilimsel dil alanını, dilin hizmetinde yaptığı en önemli işlemleri ve nasıl anormalliklere sahip olmadığını açıklığa kavuşturur; İçinde cereyan eden her işlem bir kural olarak kabul edildiğinden ve türetenlerin onu tercih etmelerinin nedeni de bu olduğundan, Arapça morfolojide ne zaman ve nerede kullanılabileceğine açıklık getirilecek, iki kavram arasında kendi açılarından bir karşılaştırma yapılmıştır. yakınsama ve farklılıklar, hangisinin Arap dilinin kelimelerini incelemeye uygulama için daha uygun olduğu ve soyutlamada bu tür yasalara aşına olmayan Batı zihniyetinin morfolojik denge yasasında ortaya çıkan zorluk.

Anahtar Kelimeler: morfolojik denge, pratik birim, türetme

مدخل:

إن أسلافنا من الدارسين لأبواب اللغة قد هينوا لنا أدوات نعرف بها أحوال كلماتها، ونكتشف بها ما طرأ عليها من تغييرات، وحاولوا أن يجعلوا لكل باب منها حداً دقيقاً جامعاً مانعاً، فورتنا منهم عُدّة كبيرة من المقاييس والمعايير.

ولأن حاجتهم إلى التقعيد والتأصيل أصيلة فقد عمدوا إلى تحليل أبنية كلمات اللغة، واهتموا – من جملة ما اهتموا به – بمعرفة أصولها وزوائدها، وبيان هيئتها، وأخذوا يتفحصون هذه الكلمات، وبمعنون النظر في تكوينها، حتى اهدتوا إلى أنها ترجع إلى مقياس علمي واحد، هو الميزان الصرفي.

ومن الجدير بالبحث والمراجعة أن نعود إلى ما حوته دقات كتبهم من بيان لمفهومهم، وشرح لطريقته، فنعرف ملامح نشأة هذا المفهوم معرفة تاريخية وفنية، ثم ننظر في مدى تقاربه مع منهج الوحدة العملية الحديث.



أهمية البحث:

تكمّن أهمية هذا البحث في ارتباطه بظروف نشأة مصطلح الميزان الصرفي، وتتبعه لأبرز ما طرأ عليه من تطوّر في الدلالة وصولاً إلى مقارنته لمنهج الوحدة العملية الحديث.

مشكلة البحث:

أهم ما يعالجه الباحث هو الكشف عن الظروف التاريخية لنشأة مصطلح الميزان الصرفي، والتطور الذي طرأ عليه، ومقارنته بمنهج الوحدة العملية.

موضوع البحث:

الدراسات التراثية القديمة والحديثة التي عُيّنت بتعريف الميزان الصرفي، ومقارنته بمنهج الوحدة العملية الغربي.

أهداف البحث:

1- الكشف عن ظروف نشأة مفهوم الميزان الصرفي.

2- الكشف عن مظاهر التطوّر التي طرأت على مفهوم الميزان الصرفي.

3- المقارنة بين مفهوم الميزان الصرفي ومفهوم الوحدة العملية الحديث.

تساؤلات البحث:

1- ما الظروف التي نشأ فيها مفهوم الميزان الصرفي؟

2- ما قيمة الميزان الصرفي في علم الصّرف؟

3- ما وجوه التقارب بين مفهوم الميزان الصرفي والوحدة العملية؟

4- ما وجوه الاختلاف بين مفهوم الميزان الصرفي والوحدة العملية؟

منهج البحث:

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

لم أجدُ دراسة سابقة تتناول هذا الموضوع، والمراجع الموجودة بعضها يركّز على مفهوم الصرف، وبعضها يهتمّ بالوحدة العملية. مجال الدراسة وحدودها:

التعريفات التي ذكرها علماء الصرف للميزان الصرفي، والتي ذكرها العلماء المُحدّثون للوحدة العملية، والمقارنة بينهما.

تبويب الدراسة:

مقدمة

تمهيد، وفيه: بوادر ظهور مصطلح الميزان الصرفي

المبحث الأول: تعريف الميزان الصرفي، وسبب اختيار (فعل) له

المبحث الثاني: كيفية وزن الكلمات

المبحث الثالث: قيمة الميزان الصرفي في اللغة، وأبرز عمليّات معالجته لها

المبحث الرابع: منهج الوحدة العملية الغربي، وأبرز عمليّات معالجته للغة

المبحث الخامس: المقارنة بين الميزان الصرفي والوحدة العملية

خاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

تمهيد: بوادر ظهور المصطلح

عندما يبحث العالم عن معيار يضبط به عمله، ويفتس عن وسيلة تُيسّر له تحديد مسائله وقضاياها فإنه يلجأ إلى ما يشبه المعادلة الرياضية، شيء نراه متمثلاً عند علماء اللغة في فكرة جذر الكلمة وتقليباتها عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في معجمه (العين)، وعند أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ) في (معجم مقاييس اللغة).

وقد كان لمن أولى اهتمامه الصرف نظرة في بنية الكلمة التي يدرسها، فجعل ما يثبت من حروفها في التقاليد والاشتقاقات أصلاً، وعد ما عداه زائداً، واعتمد جذراً لغوياً مناسباً لكل كلمات اللغة، ثم جعل له أحوالاً متعددة بحسب الباب اللغوي الذي يعالجه.

ومفهوم (الميزان الصرفي) لم يكن متبلوراً في أذهان أوائل المشتغلين بالصرف، وإنما كانوا يتعاطون قضاياها ومسائله في إطار دراستهم الشاملة للغة وأبوابها.

ولو رجعنا إلى كلام بكر بن محمد المازني (ت247هـ) لوجدناه يتطرق إلى فحوى هذا المصطلح، فيجعل في كتابه (التصريف) "باباً لمعرفة الأصلي والزائد"¹، ثم يشرح عثمان بن جني (ت392هـ) مراده بأن "ما يعبر عنه (بالأصل) هو الفاء والعين واللام، فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث"².

ورأينا لدى رضي الدين الأسترابادي (ت686هـ) مصطلح (الوزن)، الذي يحدد مجال استعماله في معرفة أوزان جميع الكلمات، ثم يبرر انتقاء الفاء والعين واللام لهذا (الوزن) بأن "الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول، وما زيد فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون"³، ثم يبين لنا أن تركيب " (ف ع ل) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها؛ إذ الضرب فَعَلٌ، وكذا القتل والنوم، فَجَلٌ ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية"⁴.

ولا شك أن حديث رضي عن مفهوم الميزان الصرفي بهذا التحديد وهذه الدقة يشعرون بأن أمارات هذا المصطلح قد تجلّت، ولم يبق إلا اختيار الوصف المناسب له.

وفي زمن معاصر للرضي نجد علياً بن مؤمن بن عصفور (ت669هـ) يعبر عن هذا المفهوم بـ"التمثيل"⁵، ويذكره في عصر تال له عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)⁶.

وهذا المصطلح قائم على النظر إلى نظير الكلمة الموزونة، كما يقال: إن دَهَبَ على مثال فَعَلٍ، ودَاهِبَ على مثال فَاعِلٍ، وليس فيه دلالة تضاهي دلالة الوزن على حال بنية الكلمة.

المبحث الأول: تعريف الميزان الصرفي، وسبب اختيار (فعل) له

غالباً ما يُعرّف الميزان الصرفي في كتب الدارسين بمفهومه العملي، فنجد مشروحاً بـ"مقابلة أصول الكلمة الموزونة بأصول حروف الميزان، ومقابلة زوائدها بما يماثلها في الميزان"⁷.

وإنه لمن اليسير أن يكون تعريفه المستنبط من كلامهم: الأداة التي تُمَيِّزُ بها أصول الكلمة عن زوائدها، وتُبيِّنُ بها هيئتها.

وقد سبق الحديث في تمهيد هذا البحث عن تحليل رضي لاختيار هيئة (فعل)، ويعزى ذلك عند بعض النحاة إلى "أن تلك الأصول الثلاثة قد أخذ كل واحد منها من مخرج من مخارج الحروف الثلاثة (الفم واللسان والحلق)، فالفاء من الفم، والعين من الحلق، واللام من اللسان"⁸، أما ما يتعلق ببنيته الثلاثية فإننا نجد النحاة قد "اعتمدوا على أن أقل ما بُيِّنَ عليه الأفعال والأسماء ثلاثة أحرف، ولم ينقص عنها إلا ما حُذِفَ من أصوله، ولو اعتمدوا بنية رباعية أو خماسية لاضطروا إلى حذف حرف أو حرفين منها؛ لأجل وزن الرباعي والثلاثي، والزيادة أسهل من الحذف"⁹.

المبحث الثاني: كيفية وزن الكلمات

بعد تحديد الهيئة المشتركة للوزن، والبنية المناسبة له ننظر إلى كيفية استعمالها في التحليل الصرفي، فنجد أن بداية العمل تكون في "مقابلة الحروف الأصلية للكلمة بالحروف الأصلية للميزان، فيكون (دَهَب) على وزن (فَعَلٍ)، ونحکم عليه بالتجرد من الزيادة، فإذا وزنا (أَدَهَب) جلبنا الوزن الذي وضعناه لـ(دَهَب) ثم أضفنا إليه الزيادة التي دخلت عليه؛ فقلنا: وزنه (أَفَعَل)"¹⁰.

وقبل أن نحدد نوع الزائد وكيفية إضافته إلى الميزان ننظر إلى أصول الكلمات العربية، فنجد "أن فيها من ذوات الأصول الرباعية (دَحْرَجَ، وجَعْفَرُ)، ومن ذوات الأصول الخماسية (سَفَرَجَلُ)، وهنا نحتاج إلى حرف زائد على حروف الميزان؛ لنعبّر به عن هذه الأصول، فنضع ما يقابل هذه الأصول من أصول الميزان أولاً، ثم تكرر اللام حسب عدد الأصول الزائدة؛ فيقال في وزن (دَحْرَجَ): فَعَلٌ، وفي وزن (جَعْفَرُ): فَعَلٌ، وفي وزن (سَفَرَجَلُ): فَعَلٌ"¹¹.

وقد "خالف الكوفيون في وزن ما زادت أصوله على الثلاثة، فمنهم من لا يزننها، ومنهم من يزننها على نحو ما قدمناه فيها على اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة، ومنهم من يقابل الأصل الزائد في الميزان بلفظه، فيقول في وزن (جَعْفَرُ): فَعَلٌ"¹².

ثم ننظر إلى ما زاد على البنية الثلاثية من غير ذوات الأصول الرباعية والخماسية؛ فنجد أن لدينا "مجموعة من الحروف اشتهرت بإضافتها إلى الكلمات لمعانٍ مقصودة، وهي الحروف المجموعة في قولهم: (سألتمونيها)، فبعد مقابلة أصول الكلمة الموزونة بأصول بنية الميزان نزيد عليها هذه الحروف في مثل المكان الذي زيدت فيه، فنقول في وزن (دَاهِبُ): فَاعِلُ، وتكون الألف هي الزائدة، ونقول في وزن (مَدَهَبُ): مَفَعَلُ، بزيادة الميم"¹³.

1. ابن جني، عثمان الموصلي، المنصف شرح كتاب التصريف، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1999م)، ص 41.

2. المصدر السابق ص 41.

3. رضي الدين، محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية، دت)، 12/1.

4. المصدر السابق 13/1.

5. ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط 4، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1399هـ - 1979م)، 308/1.

6. ابن هشام، عبد الله الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، 1419هـ - 1998م)، 324/4.

7. ابن جني، المنصف 41، ورضي الدين، شرح الشافية 12/1، وابن عصفور، الممتع 308/1، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد

شمس الدين، ط 2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1427هـ - 2006م)، 409/3، والخللاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، (بيروت: دار الكتب العلمية، دت)، ص 21.

8. الحديث، د. خديجة، أبنية الصرف عند سيبويه، (بغداد: مكتبة النهضة ببغداد، دت)، ص 88.

9. ابن القوطية، محمد بن عمر بن عبد العزيز، كتاب الأفعال، تحقيق علي فودة، ط 3، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ - 2001م)، ص 8، والحديث، د. خديجة، أبنية الصرف عند سيبويه ص 87-88.

10. رضي الدين، شرح الشافية، 12/1-13.

11. المصدر السابق 18/1.

12. السيوطي، همع الهوامع 3-409-410.

13. رضي الدين، شرح الشافية 18/1.

"وإذا كانت الزيادة في الكلمة للإحاق عُبِّرَ عن الزائد بما تقدّمه من أحرف الميزان، فيقال في وزن (قَرَدَد): فَعَلَّل، لا فَعَلَّد؛ لأن الدال لما لم ترد مفردة في الأصل لم يجعلوها مفردة في الوزن، ويُفَرَّقُ بينه وبين باب (جَعْفَر) بالموزون، لا بالوزن"¹⁴.

"ويقابل المبدل من تاء الافتعال بالتاء، لا بالمبدل، فيقال في وزن (اضْطَرَب): اَفْتَعَلَ، ولا يُقَال: اَفْطَعَلَ، والرضي يقابله بالمبدل"¹⁵.

كما أجاز عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) "أن يوزن المبدل عن الحرف الأصلي بلفظ البدل، فإذا وزناً (قَالَ) قلنا: (قال)، ولو أن أصلها (فَعَلَ)، والألف منقلبة عن واو؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها"¹⁶.

كما "يجوز أن توزن الكلمة باعتبار أصلها قبل الحذف، وباعتبار ما صارت إليه بعده، فيقال في وزن (شَيْئَة) و(سَيَّه) و(يَد): عِلَّة، وقَل، وقَع، وإذا وزنت باعتبار أصولها (وَشَيْئَة) و(سَيَّه) و(يَدِي) قيل فيها: فَعَلَّة، وفَعَلَ، وفَعَّل"¹⁷.

"ويقلب في الوزن ما قُلب في الموزون، فإن وزنت (نَاءً) وأصله من (نَأَى) قلت: فَعَلْع، وإن وزنت (الحادي) وأصله (الواحد) قلت: العالف"¹⁸.

"ولا يشدُّ عن هذه القاعدة في الوزن إلا الوزن التصغيري؛ لأن النحويين قصدوا حصر جميع أوزانه في أقرب لفظ، وهو قولهم: (أوزان التصغير ثلاثة فَعِيل، وفُعَيْل، وفُعَيْعِل)، ويدخل في فَعِيل (دُرَيْهَم) مع أن وزنه الحقيقي فَعِيل، و (أَسْتِيود) وهو أَفْعِيل، و (مُطِيلِق) وهو مُفْعِيل، ويدخل في فُعَيْعِل (عَصْفِير) وهو فُعَيْلِيل، و (مُفَيْتِيح) وهو مُفْعَيْعِل، ونحو ذلك، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصلاتها، ثم قصدوا أن لا يأتوا في هذا الوزن الجامع بزيادة – سوى الياء – إلا من نفس الفاء والعين واللام، إذ لا بدّ من زيادة من المصعّر، واختيار بعض حروف (سألتمونيها) للزيادة دون بعض فيه تحكّم، فلم يكن بدّ من تكرير أحد الأصول، وليس في الثلاثي تضعيف في الفاء فجعلوا التضعيف للعين في هذا الوزن"¹⁹.

المبحث الثالث: قيمة الميزان الصرفي في اللغة، وأبرز عمليات معالجته لها

حين يقوم الميزان الصرفي برصد التغييرات الاشتقاقية والتصريفية فإنه يسجلها بصورة تجريدية متميزة، تتلخص في بيان الجوانب الصرفية المختلفة لبنية الكلمة التي تدخلها التغييرات، فتصبح المقارنة بين الوزنين كاشفة عن الوجه الذي قام فيه التغيير، "ويعد درة الصرف العربي هذا النموذج القائم في أساسه على التمييز بين الحروف والحركات من جهة، وعلى الجذر (الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى، وهو بمثابة التحدي للعقلية الغربية التي لم تألف في الصرف هذا النمط من التجريد"²⁰.

وتتمثل معالم معالجة الميزان الصرفي للغة في النقاط الآتية:

1- أن نموذج الموازين الصرفية يتفق مع التركيب اللغوي للعربية؛ حيث إنها لغة اشتقاقية في جانبها الأكبر، ولا يصلح لها منهج يعتمد التصريف فحسب؛ لأنه يحتاج مفردات قليلة يمكن إدراجها في جداول تصريفية.

2- أن الموازين الصرفية في العربية كانت وظيفية، وجاء نموذجها على أنواع ثلاثة: الوزن العام الذي يعرف بـ(الميزان الصرفي)، وهو يكشف عن مختلف جوانب حروف الكلمة الصرفية: عددها وضبطها وترتيبها ونوعها أصالة وزيادة وحذفها وبقائها، ووزن صيغة منتهى الجموع، وهو يكتفي ببيان موضع ألف الجمع وعدد ما بعدها من حروف، ووزن التصغير الذي يحدد عملية التصغير بما تنضوي عليه من زيادة الياء وتغيير حركات الكلمة المصغرة دون نظر إلى أية جوانب صرفية أخرى.

3- أن وزن الكلمة الذي يعد على رأس الدوالّ الصرفية في العربية بدلالته على النقل والتعريض والصورورة والمشاركة والمطواعة يستلزم الميزان الصرفي لتسجيله، ولا يمكن لمنهج يقوم على اعتبار التصريف والترتيب أن يقوم على أمره.

4- أن الميزان الصرفي الذي اعتمد عليه الدرس الصرفي العربي بشكل قوي قد كان نموذجاً فريداً في الدرس اللغوي الدقيق؛ وذلك أنه فرق بدقة عالية بين التغييرات الفونولوجية والتغييرات الصرفية، فلم يسجل تغييرات الإعلال والإبدال والإدغام بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغييرات، وقصرهم الميزان على التغييرات الصرفية لا الفونولوجية.

5- أن الميزان الصرفي يصدر عن كفاءة عالية في تمييزه بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التركيب اللغوي؛ إذ إنه الوحيد القادر على التفريق بين الواو لأملاً للفعل المضارع في المضارع الواوي اللام المسند إلى نون النسوة كما في (يعفون)، والنون ضميراً في (يعفون) المضارع المسند إلى واو الجماعة، كما أنه يفرق بين حالي الفعل هاتين بين النون ضميراً في الأولى والنون حرفاً للإعراب في الثانية"²¹.

المبحث الرابع: منهج الوحدة العملية الغربي، وأبرز عمليات معالجته للغة

منهج الوحدة العملية يراد به تلك العمليات الصرفية التي تقوم في مختلف أنواع الكلمات، وهي بحسب ما يرد في التركيب الصرفي العربي على النحو الآتي:

1- عمليات تتولد منها أقسام الكلمة المختلفة، رئيسة أو فرعية، كما في حالة الاشتقاق الذي يولد الأفعال والمشتقات المختلفة.

2- عمليات تتعدد بها صورة الكلمة، كما في حالة التصريفات التي تنتقل بها الكلمة من وجه التذكير إلى التأنيث، ومن وجه الإفراد إلى وجه التثنية أو الجمع... الخ.

3- عمليات تنكيف بها الكلمات صرفياً، كما في حالة الإعلال والإبدال ونحوهما.

المصدر السابق 19/1، والسيوطي، همع الهوامع 3/410/14.

رضي الدين، شرح الشافية 1/18/15.

المصدر السابق 1/18/16.

السيوطي، همع الهوامع 3/410/17.

رضي الدين، شرح الشافية 1/22-22/18.

المصدر السابق 1/14/19.

انظر: نظرية الصرف العربي لـد. محمد عبد العزيز عبد الدايم، 47، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، الحولية 21، الرسالة 158، 1421 – 1422 هـ 2000 – 2001 م.

المرجع السابق 49-52/21.

4 عمليات تتطور بها الكلمة؛ فتتغير صورتها، كما في نماذج التطور التاريخي للكلمات²².

ومعالم منهج الوحدة العملية الغربي تتمثل فيما يأتي:

- 1- أنه يقوم برصد التغييرات الصرفية المختلفة التي تتمثل في عمليات الاشتقاق والتصريف والدمج والنحت... إلخ.
- 2- أنه لا يقوم بأكثر من وضع القاعدة التي غير في ضوئها التركيب الصرفي دون أن يضع لذلك نموذجاً تجريبياً، كما هو الأمر في الموازين الصرفية.
- 3- أنه يخرج عن إطار الوحدات وترتيبها في المعالجة.
- 4- أنه لا يُعنى بتجزئة الكلمة إلى عناصر يقابل كل واحد منها دلالة من دلالاتها، فهو يعتمد على مفهوم التغيير، وليس بحاجة إلى تحديد عناصر صرفية للكلمة.
- 5- أنه منهج بسيط ليس فيه تخطيط؛ فلا يقول بالشذوذ، ولكل مسألة لديه قاعدة تغيير لا يلزم أن تطرد مع قاعدة تغيير آخر.
- 6- أنه يعتمد على فكرة الأصل والفرع، ولذلك يتطلب أحياناً اعتبارات اعتبارية عن أي الصيغتين هي الأساس وأيهما المشتقة؟
- 7- أن تفضيل التوليديين له يرجع إلى أن قواعد إعادة الصياغة التي يقوم عملهم عليها تعد عمليات بالمفهوم الذي يرد لها في هذا المنهج، بل إن كل قاعدة من قواعد إعادة الصياغة يمكن أن تُرى - عندهم - عملية.
- 8- أنه ينتمي إلى اللغويات التاريخية؛ إذا استخدمه علماء اللغة التاريخيون الذين ازدهرت أعمالهم في القرن التاسع عشر، ولذلك يسجل اللغويون عليه أن من عيوبه أنه يقدم البيانات في تفسير تاريخي بجلاء²³.

المبحث الخامس: المقارنة بين الميزان الصرفي والوحدة العملية:

أبرز وجوه التقارب بين مفهوم الميزان الصرفي والوحدة العملية تتمثل في:

- 1- رصد التغييرات الصرفية في الكلمة.
 - 2- الربط بين الكلمات من خلال الاشتقاق.
 - 3- "الربط بين الكلمات من خلال الصيغ الدالة على التأنيث والتنثية والجمع"²⁴.
- أما أبرز وجوه الاختلاف بين المفهومين فتتمثل في:
- 1- التمييز في الميزان الصرفي بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية.
 - 2- تمييز الميزان الصرفي بين التغييرات الفونولوجية والتغييرات الصرفية.
 - 3- أن الميزان الصرفي اقتصر على الجانب الوظيفي لرصد التغييرات في الكلمة، والوحدة العملية توسّع في مجال توليد الصيغ والكلمات.

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فإن البحث في أدوات اللغة العربية غنيّ بالمسائل العلمية الدقيقة، التي تكسب من اطلع عليها إلماماً واسعاً بالكيفية التي قامت عليها جهود علماء اللغة، وتثري ذائقته اللغوية بعوامل الضبط، ومعايير الإلتقان.

والميزان الصرفي هو أحد الوجوه المشرقة للصراف العربي الذي أقام عمود اللغة، ورسخ أساس بنية كلماتها، وهو مفتاح لمعرفة كل طارئ يطرأ عليها من إعلال أو إبدال أو قلب ونحو ذلك.

وقد رأينا أن الميزان الصرفي قد قام بدوره الوظيفي بإتقان، وكان أقدر على تحديد صيغ الكلمات، وزوائدها، والتغييرات الصرفية والفونولوجية والنحوية فيها، أما منهج الوحدة العملية فقد تمثل دوره في استثمار البنية الأصلية في توليد كلمات جديدة، وعدم الالتفات إلى الأصل دائماً بعد الوصول إلى الكلمات الجديدة، واعتبارها أصلاً جديداً يمكن البناء عليه.

فهرس المصادر والمراجع:

- تمام، د. حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1994).
- ابن جني، عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419 هـ - 1999 م.
- الحديثي، د. خديجة، أبنية الصرف عند سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، د.ت.
- الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ت.
- رضي الدين، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1427 هـ - 2006 م.

²² المرجع السابق 48-49.

²³ المرجع السابق 52-55.

²⁴ حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1994)، ص 84.

- عبد الدايم، د. محمد عبد العزيز، نظرية الصرف العربي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية 21، الرسالة 158، 1421-1422 هـ، 2000-2001 م.
- ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط 4، 1399 هـ - 1979 م.
- ابن القوطية، محمد بن عمر بن عبد العزيز، كتاب الأفعال، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1421 هـ - 2001 م.
- ابن هشام، عبد الله الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا، 1419 هـ - 1998 م.